



مسارات الجمهورية الإسلامية في إيران لتجاوز العقوبات الاقتصادية

بقلم

بختيار أحمد صالح

باحث في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزاً علمياً بحثياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية إلا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net



مقدمة

يمكن للعقوبات الاقتصادية أن تحدّ من القدرات المالية والتجارية والإنتاجية للدول، لكن ذلك لا يعني بالضرورة قدرتها على عزل الدولة المستهدفة عزلاً كاملاً عن الاقتصاد العالمي. وتُظهر التجربة الإيرانية أن مواجهة العقوبات لا تتحقق بالاعتماد على طريق تجاري واحد أو حليف سياسي واحد، بل من خلال منظومة معقدة تتداخل فيها تعددية مسارات النقل، والأسواق البديلة، والشراكات الاستراتيجية، والآليات المختلفة لتسوية المدفوعات، وقدرة الاقتصاد على التكيف.

أن نجاح الجمهورية الإسلامية في إيران في مواجهة العقوبات لا ينبغي قياسه بمجرد قدرة الدولة على البقاء، بل يجب تقييمه أيضاً وفقاً للتكلفة الاقتصادية، واستمرارية التجارة، وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا، وإيرادات النفط، ومستوى معيشة المواطنين، وهامش الاستقلال في اتخاذ القرار السياسي. وفقاً لهذا المنظور، قد تتمكن الجمهورية الإسلامية في إيران من تخفيف جزء من آثار العقوبات، لكن ذلك يختلف عن قدرتها على بناء اقتصاد قوي ومستقر ومنخفض التكلفة. وهذا التمييز هو أساس فهم الاستراتيجية الإيرانية والحدود الفعلية لسياسة الضغط الاقتصادي.

أولاً: الإطار النظري-كيف تعمل العقوبات الاقتصادية، ولماذا لا تكون آثارها مطلقة؟

تُعد العقوبات الاقتصادية أداة لتغيير سلوك الدول من دون اللجوء بالضرورة إلى مواجهة عسكرية مباشرة. غير أن فعاليتها ترتبط بمجموعة من المتغيرات الأساسية، أهمها:

1. مدى اعتماد الدولة المستهدفة على الأسواق والنظام المالي العالميين.

2. قدرتها على إنشاء علاقات تجارية بديلة.

3. استعداد الدول الأخرى لمواصلة التعامل معها.

4. قدرتها المحلية على الإنتاج وتوفير الاحتياجات الأساسية.

5. مستوى الاستقرار السياسي وقدرة الدولة على توزيع الأعباء الاقتصادية للعقوبات على المجتمع.

في الحالة الإيرانية، لا تعمل هذه العوامل بالطريقة نفسها. فالحصول على مشترٍ للنفط، مثلاً، قد يساعد في الحفاظ على جزء من الإيرادات، لكنه لا يحل بمفرده مشكلات الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة، والاستثمار الأجنبي، والخدمات المصرفية الدولية، والتمويل المستقر. ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات لفهم قدرة الاقتصاد على مواجهة العقوبات:

المستوى الأول البقاء الاقتصادي: الحفاظ على جزء من الصادرات، وتأمين السلع الأساسية، وضمان استمرار عمل مؤسسات الدولة.

المستوى الثاني التكيف الاقتصادي: تغيير الشركاء التجاريين، وتطوير مسارات نقل بديلة، وتعديل آليات التسوية المالية.

المستوى الثالث التنمية المستدامة: زيادة الإنتاج المحلي، وجذب الاستثمار، وتطوير الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، وتحسين مستويات معيشة المواطنين.

قد تتمكن الجمهورية الإسلامية في إيران من الحفاظ على جزء من قدراتها في المستويين الأول والثاني، لكن ذلك لا يُعد دليلاً كافياً على نجاح اقتصادها في تحقيق التنمية المستدامة. وتوفر الدراسات المتعلقة بناقلات النفط الإيرانية وآليات نقل النفط تحت قيود العقوبات مادة مفيدة لفهم هذا التمييز.

ثانياً: المسارات التجارية - الجغرافيا بوصفها مصدراً للقوة

من النقاط الجوهرية في هذا الموضوع أن الجغرافيا الإيرانية ليست مجرد حدود سياسية، بل تمثل مورداً استراتيجياً يتيح للجمهورية الإسلامية في إيران التواصل مع مناطق اقتصادية متعددة. تقع الجمهورية الإسلامية في إيران بين الخليج وبحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا و"الشرق الأوسط". ويمكن لهذا الموقع أن يعزز علاقاتها مع أسواق مختلفة، لكن المسارات التجارية لا تتساوى من حيث الطاقة الاستيعابية، وتكاليف النقل، ومستويات الأمان والموثوقية.

1. ممر الشمال - الجنوب

يُعد الممر الدولي للنقل بين الشمال والجنوب (INSTC) مشروعاً متعدد الوسائط يهدف إلى ربط روسيا بالخليج والهند، من خلال شبكة تجمع بين الطرق البرية والسكك الحديدية والنقل البحري. وتتناول دراسات مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) في عام 2026 هذا الممر بوصفه جزءاً من مساعي روسيا والجمهورية الإسلامية في إيران لإعادة توجيه التجارة وتقليل الاعتماد على بعض الشبكات الواقعة تحت النفوذ الغربي. الأهمية الاستراتيجية للممر:

- أ. توفير خيارات إضافية لنقل البضائع بين آسيا وأوروبا.
 - ب. ربط الاقتصاد الإيراني بالأسواق الروسية وأسواق آسيا الوسطى.
 - ج. تقليل الاعتماد على بعض المسارات التجارية التقليدية.
 - د. تعزيز أهمية إيران في الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية.
- لكن ينبغي التمييز بين مشروع لا يزال في طور التطوير وممر مكتمل يتمتع بالسرعة والكفاءة والاستمرارية. فمشكلات البنية التحتية، واختلاف الأنظمة الجمركية والقانونية، والحاجة إلى الاستثمار، والمخاطر السياسية، كلها عوامل قد تحد من قدرته الفعلية.

2. المسارات الغربية والعلاقات مع تركيا

تمثل تركيا، بحكم موقعها الجغرافي، بوابة مهمة للربط بين الجمهورية الإسلامية في إيران وأسواق غرب آسيا وأوروبا. غير أن العلاقات الاقتصادية الإيرانية التركية لا تقتصر على التجارة الثنائية، بل تتأثر أيضاً بالسياسات الجمركية والأمنية، وعلاقات تركيا بالولايات المتحدة وأوروبا، وتكاليف النقل.

وتشير التقارير المتعلقة بتطور النقل البري في عام 2026 إلى أن زيادة حركة البضائع عبر الطرق البرية لا تعني بالضرورة القدرة على استبدال النقل البحري بالكامل. ومن منظور استراتيجي، يمكن أن يوفر المسار التركي منفذاً إضافياً للتجارة الإيرانية، لكن كفاءته تظل مرتبطة بالتكاليف والقيود القانونية والبنية التحتية والظروف السياسية.

3. المسارات عبر باكستان والصين

توفر العلاقات الإيرانية مع باكستان والصين فرصاً لتوسيع التعاون الاقتصادي، إلا أن تحويل هذه الفرص إلى شبكات تجارية فعالة يواجه عقبات عملية. وتشير دراسات نُشرت في عام 2026 إلى أن مشاريع الربط بين الجمهورية الإسلامية في إيران والصين عبر باكستان تواجه تأخيرات، ونقصاً في البنية التحتية، ومخاطر أمنية. وتكشف هذه الحالة عن حقيقة مهمة: وجود مسار جغرافي لا يعني بالضرورة وجود ممر اقتصادي فعال. فالمسار الذي يبدو مناسباً على الخريطة قد لا يشكل بديلاً حقيقياً بسبب ارتفاع التكاليف، أو التأخير، أو ضعف القدرة الاستيعابية، أو عدم الاستقرار السياسي. وبالتالي، فإن تعدد المسارات لا يحقق فائدته الكاملة إلا عندما يقترن ببنية تحتية متطورة، وأنظمة جمركية متوافقة، وتكاليف تنافسية، وبيئة سياسية مستقرة.

ثالثاً: الصين - شريك استراتيجي وليس داعماً بلا شروط

تحتل الصين موقعاً مهماً في الاستراتيجية الاقتصادية الإيرانية، نظراً إلى وجود مصالح متبادلة بين البلدين في مجالات الطاقة والتجارة والبنية التحتية. لكن من الضروري التمييز بين الشراكة الاستراتيجية والتحالف الذي لا تحكمه حدود أو شروط.

1. ماذا تريد الصين من الجمهورية الإسلامية في إيران؟ من منظور الاقتصاد السياسي الدولي، تتمثل المصالح الصينية الأساسية في:

أ. ضمان إمدادات مستقرة من الطاقة بأسعار مناسبة.

ب. الحفاظ على علاقاتها مع أسواق "الشرق الأوسط".

ج. توسيع شبكات النقل والتجارة في آسيا.

د. الحفاظ على استقلالية قرارها الاقتصادي في مواجهة الضغوط الأمريكية.

توفر هذه المصالح دوافع للصين لمواصلة التعاون الاقتصادي مع الجمهورية الإسلامية في إيران، لكنها لا تعني استعداد بكين لتعرض علاقاتها التجارية العالمية أو نظامها المالي بأكمله للمخاطر. فالصين تمتلك علاقات اقتصادية واسعة مع أسواق متعددة، ومن المرجح أن توازن باستمرار بين مكاسب التعاون مع إيران وتكاليف المخاطر المرتبطة بالعقوبات.

2. النفط مقابل السلع: تناول تقرير خاص لوكالة رويترز، بتاريخ 10 أيلول 2026، آلية تجارية شبيهة بالمقايضة، تُستخدم فيها عائدات صادرات النفط الإيرانية ضمن ترتيبات تجارية لشراء السلع والخدمات الصينية، بدلاً من

تسوية جميع المعاملات بالطريقة المعتادة عبر النظام المصرفي الدولي. وبحسب التقرير، قدّرت مصادر رويترز أن حجم الأموال التي جرى التعامل بها عبر هذه الآلية بلغ نحو ملياري إلى 2.5 مليار دولار خلال عام. لكن الوكالة أشارت إلى أنها لم تتمكن من التحقق بصورة مستقلة من جميع تفاصيل الآلية، كما لم تعثر على بعض المؤسسات المذكورة ضمن السجلات العامة للشركات الصينية. توضح هذه الحالة أن التجارة في ظل العقوبات ليست مجرد مسألة نقل السلع، بل تشمل أيضاً آليات الدفع، والثقة، والمسؤولية القانونية للشركات، والعلاقات بين المؤسسات.

3. حدود الاعتماد على الصين: أشار التقرير نفسه إلى أن الصين اشترت أكثر من 80% من النفط الإيراني المُصدّر خلال عام 2025، وفقاً لبيانات شركة Kpler التي نقلتها رويترز ويحمل ذلك دلالتين استراتيجيتين:

أ. يمكن لوجود مشترٍ كبير أن يساعد الجمهورية الإسلامية في إيران على الحفاظ على جزء من إيراداتها النفطية.
ب. عندما تتركز الصادرات في سوق واحدة، يزداد نفوذ المشتري في تحديد الأسعار وشروط التجارة وآليات التسوية

وعليه، يمكن للصين أن تكون شريكاً اقتصادياً مهماً ومصدراً جديداً للاعتماد الاقتصادي في الوقت نفسه. ولا يوجد تناقض ضروري بين الأمرين؛ فقد تمنح العلاقة إيران قدرة على الصمود، لكنها قد تقلص أيضاً قدرتها على التفاوض إذا أصبحت البدائل محدودة.

رابعاً: روسيا والعلاقات الجيواقتصادية

يمثل التقارب الإيراني الروسي جزءاً من التحولات الأوسع في العلاقات الدولية، خصوصاً بعد توسع العقوبات الغربية على روسيا. وتتقاطع مصالح البلدين في عدد من المجالات:

1. تقليل الاعتماد على البنية التحتية المالية والتجارية الواقعة تحت النفوذ الغربي.

2. تطوير ممرات النقل الإقليمية.

3. توسيع التعاون في مجالات الطاقة والتجارة.

4. تعزيز التنسيق السياسي في مواجهة الضغوط الخارجية.

وتتناول دراسات مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في عام 2026 تطور ممر الشمال . الجنوب باعتباره جزءاً

من مساعي روسيا لتطوير مسارات تجارية بديلة. لكن التحليل الاستراتيجي يستلزم الانتباه إلى مخاطر أساسية:

الخطر الأول محدودية الشراكة: لا تتطابق مصالح روسيا والجمهورية الإسلامية في إيران في جميع المجالات. فقد تكونان شريكتين في بعض الملفات، ومتنافستين في أسواق أخرى.

الخطر الثاني استبدال شكل من أشكال الاعتماد بآخر: إذا اعتمدت الجمهورية الإسلامية في إيران بصورة مفرطة على روسيا والصين، فقد تنتقل من الاعتماد على الأسواق الغربية إلى الاعتماد على عدد محدود من الشركاء الآخرين، من دون معالجة المشكلات البنيوية في اقتصادها.

ولهذا، فإن تنويع المسارات التجارية يكون أكثر فاعلية عندما يقترن بتنويع الأسواق والقطاعات الإنتاجية والعلاقات الاقتصادية، لا بمجرد استبدال شريك بآخر.

خامساً: العراق - سوق مهمة ونقطة حساسة في الوقت نفسه

بالنسبة إلى العراق، لا يمثل هذا الموضوع قضية خارجية تخص الجمهورية الإسلامية في إيران وحدها، بل يرتبط مباشرة بالاستقرار الاقتصادي والسيادة المالية وتوازن العلاقات مع الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية في إيران.

فالعراق يمتلك علاقات اقتصادية مهمة مع الجمهورية الإسلامية في إيران، وفي الوقت نفسه يرتبط بالنظام المالي والتجاري الدولي وهذا يضع قرارات بغداد المتعلقة بالنفط والمصارف والطاقة والتجارة أمام ضغوط متباينة:

1. مخاطر تشابك الاقتصاد العراقي مع النزاعات الخارجية: في 2 أيلول 2025، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية اتخاذ إجراءات ضد شبكة تجارية مرتبطة بشركات وسفن، وقالت إن الشبكة استخدمت خلط النفط الإيراني بالنفط العراقي وبيعه على أنه نفط عراقي للتحايل على العقوبات الأمريكية. ويجب التعامل مع هذه المعلومات باعتبارها ادعاءات وتقييمات صادرة عن الجانب الأمريكي، لا باعتبارها حقائق مستقلة مثبتة في جميع تفاصيلها. وتكمن أهمية هذه الحالة بالنسبة إلى العراق في أن تداعيات العقوبات لا تتوقف عند الحدود الإيرانية، بل قد تمتد إلى المؤسسات المالية والشركات والتجار والعلاقات الاقتصادية الدولية العراقية. ومن هنا، ينبغي أن يركز التحليل الاستراتيجي للعراق على الأسئلة التالية:

أ. كيف يمكن لبغداد الحفاظ على التجارة المشروعة مع الجمهورية الإسلامية في إيران، من دون تعريض مؤسساتها لمخاطر قانونية ومالية؟

ب. كيف يمكنها حماية نظامها المصرفي وإيراداتها النفطية من آثار النزاعات الخارجية؟

ج. كيف يمكنها تقليل الاعتماد على أي طرف خارجي، من دون الإضرار بعلاقاتها الاقتصادية الضرورية؟

2. مصلحة العراق في التوازن الإقليمي: من منظور المصلحة الوطنية، يحتاج العراق إلى سياسة اقتصادية متعددة الاتجاهات، تشمل تطوير التجارة المشروعة مع دول الجوار، وتعزيز الرقابة المالية، وزيادة الإنتاج المحلي، وحماية علاقاته مع الأسواق العالمية. ولا ينبغي النظر إلى هذه السياسة باعتبارها محاولة للابتعاد عن ضغوط دولة بعينها، بل باعتبارها جزءاً من استراتيجية طويلة الأجل لتعزيز السيادة الاقتصادية. وبعبارة أخرى، فإن الأهم بالنسبة إلى العراق هو امتلاك القدرة على اتخاذ قراراته الاقتصادية وفقاً لمصالح شعبه ومؤسساته، بدلاً من الاضطرار إلى تعديل سياسته كلما تغيرت طبيعة النزاعات الدولية.

سادساً: حدود الاستراتيجية الإيرانية - لماذا لا تكفي المسارات البديلة وحدها؟

من الجوانب التي لا تحظى دائماً بما يكفي من الاهتمام في بعض التحليلات السياسية للعقوبات، الفرق بين القدرة على نقل البضائع والقدرة على بناء اقتصاد منتج ومستدام:

1. حدود القدرة على النقل: يمكن للممرات البرية والسكك الحديدية والموانئ الإقليمية أن توسع خيارات التجارة، لكنها لا تستطيع في جميع الظروف أن تحل محل النقل البحري من حيث الحجم والتكلفة. وتشير الدراسات المتعلقة بالممرات البديلة إلى أن الجمهورية الإسلامية في إيران، رغم جهودها طويلة الأجل لتطوير هذه المسارات، لا تزال تعتمد بدرجة مهمة على النقل البحري في تجارتها واسعة النطاق. ويعني ذلك أن تطوير الممرات البرية والسكك الحديدية يمثل أداة لتقليل المخاطر، لا ضماناً للاستغناء الكامل عن النقل البحري.
2. حدود الوصول إلى الإيرادات النفطية: إن تصدير النفط لا يعني بالضرورة تحصيل كامل الإيرادات الناتجة عنه. فقد تتمكن الدولة من بيع النفط، لكنها لا تستطيع الاستفادة الكاملة من قيمته بسبب قيود الدفع، والخصومات السعرية، وتكاليف الوساطة والنقل، وصعوبات إعادة الأموال إلى الاقتصاد المحلي. لذلك، لا ينبغي أن يكون حجم النفط المُصدّر هو المعيار الوحيد، بل يجب النظر أيضاً إلى:
 - أ. الإيرادات الفعلية التي تعود إلى الاقتصاد.
 - ب. القدرة على استخدام تلك الإيرادات في تمويل الواردات والاستثمار.
 - ج. تكاليف المعاملات والنقل والوساطة.
 - د. تأثير هذه العملية في الموازنة العامة وسعر الصرف ومستويات المعيشة. فقد يستمر التصدير، بينما تتراجع القيمة الصافية التي يحصل عليها الاقتصاد.
3. حدود الإنتاج المحلي: يمكن للعقوبات أن تدفع الدول إلى تسريع جهود الإنتاج المحلي، لكن هذه العملية لا تنجح تلقائياً. فإذا لم تدعم الصناعات المحلية بالتكنولوجيا الحديثة والاستثمار والمنافسة والإدارة الجيدة والأسواق المناسبة، فقد يؤدي إحلال المنتجات المحلية محل الواردات إلى ارتفاع التكاليف، وتراجع الجودة، وضعف القدرة التنافسية. وعليه، فإن الاعتماد على الذات لا يعني بالضرورة تعزيز القوة الاقتصادية. ويعتمد النجاح الحقيقي على قدرة الدولة على تطوير صناعات قادرة على المنافسة، لا على مجرد إنتاج بدائل محلية أكثر تكلفة وأقل جودة.
4. حدود العلاقات المالية: لا تقوم التجارة الدولية على بيع السلع وشرائها فقط، بل تحتاج أيضاً إلى التأمين، والثقة المصرفية، وخدمات الدفع، ورأس المال، والأطر القانونية، والمعلومات التجارية. وعندما تصبح هذه الخدمات محدودة، يمكن حتى للصفقات التي تبدو مناسبة جغرافياً أن تتحول إلى معاملات أكثر تكلفة وتعقيداً. وهذا يوضح أن العقوبات لا تستهدف مسارات النقل وحدها، بل قد تؤثر أيضاً في جودة سلسلة التجارة بأكملها وسرعتها وكفاءتها.

سابعاً: الاستراتيجية الأمريكية - لماذا يستمر الضغط؟

من منظور السياسة الأمريكية، لا يقتصر الهدف من العقوبات على وقف معاملة تجارية بعينها، بل يشمل الحد من قدرة إيران على توليد الإيرادات، والوصول إلى التكنولوجيا، ومواصلة الأنشطة التي تعارضها واشنطن. وتشير التقارير الأمريكية المتعلقة بالعلاقات التجارية بين الصين والجمهورية الإسلامية في إيران، ولا سيما في مجالات نقل السلع والحصول على المعدات التكنولوجية، إلى أن الشبكات التجارية المعقدة يمكن أن تقلل من فاعلية

العقوبات. وفي المقابل، تسعى واشنطن إلى تعزيز الرقابة وتتبع المعاملات والشبكات ذات الصلة. وينشأ عن ذلك تفاعل استراتيجي مستمر:

- أ. تسعى الجمهورية الإسلامية في إيران إلى الحفاظ على قدرتها على التكيف الاقتصادي.
 - ب. تسعى الولايات المتحدة إلى رفع تكلفة هذا التكيف وتقليص نتائجه.
 - ج. تحاول الشركات والدول الثالثة الموازنة بين مصالحها التجارية والمخاطر القانونية والمالية.
- وتكمن المشكلة الأساسية في أن تطور الشبكات التجارية يفرض على سياسة الضغط أن تتكيف باستمرار. لكن إذا ارتفعت تكلفة التكيف بدرجة كبيرة، فإن الجمهورية الإسلامية في إيران نفسها ستتحمل خسائر أكبر في مواصلة تجارتها. ولهذا، لا يستطيع أي من الطرفين ضمان النجاح الكامل لاستراتيجيته بصورة تلقائية.

ثامناً: تقييم الاستراتيجية الإيرانية من خلال أربعة سيناريوهات محتملة

السيناريو الأول استمرار التكيف الاقتصادي: تواصل الجمهورية الإسلامية في إيران الحفاظ على جزء من صادراتها و وارداتها وعلاقاتها التجارية، لكن تكلفة العقوبات تظل قائمة.

التقييم: يمثل هذا السيناريو أساساً مناسباً للتحليل، وليس تنبؤاً مؤكداً بالمستقبل.

السيناريو الثاني توسيع العلاقات البديلة: يمكن لتطوير ممر الشمال-الجنوب وزيادة التعاون مع الصين وروسيا أن يوسع الخيارات الاقتصادية المتاحة أمام الجمهورية الإسلامية في إيران.

الشرط الأساسي: الحاجة إلى الاستثمار والبنية التحتية الفعالة والاستقرار الإقليمي.

السيناريو الثالث تشديد الضغط الاقتصادي: يمكن لارتفاع تكاليف المعاملات، وتراجع الوصول إلى الأسواق، وتقييد الإيرادات النفطية أن يضعف قدرة الجمهورية الإسلامية في إيران على التكيف.

النتيجة المحتملة: زيادة الضغوط على الموازنة العامة والمستهلكين المحليين.

السيناريو الرابع تحول سياسي وتخفيف العقوبات: يمكن لاتفاق سياسي وتخفيف بعض العقوبات أن يوسع فرص الاستثمار واستعادة رؤوس الأموال وتطوير التجارة الطبيعية.

الشرط الأساسي: وجود اتفاق قابل للتنفيذ، واستعادة الثقة التجارية، واستمرارية القرارات السياسية.

هذه السيناريوهات ليست تنبؤات بأحداث محددة، بل أدوات لتحليل كيفية تأثير المتغيرات السياسية والاقتصادية في النتائج المحتملة.

تاسعاً: كيف يمكن قياس نجاح الاستراتيجية الإيرانية؟

لا يكفي تقييم الاستراتيجية من خلال عدد المسارات التجارية أو حجم صادرات النفط وحدهما. بل ينبغي استخدام مجموعة من المؤشرات المتكاملة:

المؤشر	السؤال الأساسي
الإيرادات النفطية	ما حجم الإيرادات التي تصل فعلياً إلى الاقتصاد بعد خصم التكاليف؟
تكاليف التجارة	إلى أي مدى ارتفعت تكاليف النقل والتسوية المالية؟
تنوع الأسواق	هل تراجع الاعتماد على مشترٍ واحد أو عدد محدود من المشترين؟
الإنتاج المحلي	هل زاد الإنتاج وتحسنت الجودة؟
الاستقرار الاقتصادي	هل تحسنت القوة الشرائية واستقر سعر الصرف؟
الاستثمار	هل أصبح الوصول إلى رأس المال والتكنولوجيا أسهل؟

إذا تمكنت الجمهورية الإسلامية في إيران من الحفاظ على استمرارية التجارة، لكن تكاليف المعاملات ظلت مرتفعة، والاستثمارات تراجع، ومستويات المعيشة تدهورت، فيمكن القول إنها نجحت في الحفاظ على قدر من الاستمرارية الاقتصادية، لكنها لم تحقق بالضرورة نجاحاً مماثلاً في التنمية المستدامة. ومن الضروري أيضاً التمييز بين الإيرادات الاسمية والعائد الاقتصادي الحقيقي، وبين زيادة الصادرات وتحسن القدرة الإنتاجية، وبين استمرار النشاط التجاري وتحسن رفاه المجتمع.

عاشراً: الاستنتاجات الاستراتيجية والتوصيات

1. الجغرافيا تخلق فرصاً، لكنها لا تحل المشكلات بمفردها: إن امتلاك حدود متعددة والوصول إلى مناطق اقتصادية مختلفة يمكن أن يوسع الخيارات التجارية، لكن هذه الفرص تظل محدودة من دون بنية تحتية مناسبة وتكاليف تنافسية.
2. ينبغي تقييم الشراكات وفقاً للمصالح المتبادلة: يمكن للصين وروسيا أن تكونا شريكين مهمين للجمهورية الإسلامية في إيران، لكن علاقاتهما معها تظل محكومة بمصالحهما الوطنية وحساباتهما الاقتصادية.
3. يمكن للعقوبات أن تحتفظ بفاعليتها حتى إذا لم توقف التجارة بالكامل: فارتفاع تكاليف المعاملات، وتقييد الاستثمار، وصعوبة الوصول إلى التكنولوجيا، كلها نتائج مهمة حتى عندما تستمر بعض الصادرات والواردات.
4. تكمن مصلحة العراق في تعزيز سيادته الاقتصادية: يحتاج العراق إلى حماية علاقاته التجارية المشروعة، وتقوية نظامه المالي، والحد من المخاطر التي قد تهدد إيرادات النفط وعلاقاته الدولية.
5. المعيار النهائي هو جودة الاقتصاد، وليس مجرد القدرة على التكيف: إذا استطاعت استراتيجية ما أن تحافظ على استمرارية الدولة، لكنها لم تنجح في تحسين الإنتاج والاستثمار ومستويات المعيشة، فإن نجاحها يظل محدوداً.

خاتمة

هل تستطيع الجمهورية الإسلامية في إيران تجاوز العقوبات، وبأي تكلفة؟ أن العقوبات لا ينبغي فهمها باعتبارها صراعاً بسيطاً بين الإغلاق والتجاوز. إنها عملية مستمرة تتكيف خلالها الدول والشركات والأسواق ومسارات النقل مع القواعد والضغوط الجديدة. تمتلك الجمهورية الإسلامية في إيران، بفضل موقعها الجغرافي وموارد الطاقة وعلاقاتها مع الصين وروسيا، مجموعة من الخيارات المهمة. لكن وجود هذه الخيارات لا يعني أن العقوبات أصبحت بلا أثر، أو أن الاقتصاد الإيراني يستطيع الاستمرار من دون تكاليف كبيرة.

وبالمثل، فإن قدرة الولايات المتحدة على تقييد بعض العلاقات المالية والتجارية لا تعني امتلاكها سيطرة كاملة على جميع المعاملات الاقتصادية في العالم. في المحصلة، لا يتمثل السؤال الاستراتيجي الحقيقي في ما إذا كانت الجمهورية الإسلامية في إيران تستطيع تجاوز بعض العقوبات، بل في ما إذا كانت قادرة على الانتقال من التكيف المؤقت إلى بناء اقتصاد متنوع ومنتج ومستدام، بما يقلل التكلفة السياسية والاقتصادية للعقوبات على الدولة والمجتمع.